

كفاءة وفاعلية لجان المراجعة ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية -
دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية
*The efficiency and effectiveness of audit committees and their role in
reducing the asymmetry of accounting information - a field study on a
sample of companies listed on the Khartoum Stock Exchange*

طاهر إدريس طاهر علي^{1*}، ياسر تاج السر محمد سند²

¹ جامعة النيلين (السودان)، taher.phd2024

² جامعة النيلين (السودان)، yasirsanad@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/04/01

تاريخ الاستلام: 2025/03/01

ملخص: باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة وفاعلية لجان المراجعة ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، من خلال دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية – قطاع المصارف. توصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين استقلالية لجان المراجعة، فعالية الرقابة التي تمارسها، التنسيق الفعال داخلها، ومساءلتها وبين الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة بين خبرة أعضائها وشفافيتها وبين الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. الكلمات المفتاحية: خصائص لجان المراجعة؛ عدم تماثل المعلومات المحاسبية

تصنيف JEL: G34 ، M42 ، G14 ، M41

Abstract:

The study aimed to assess the efficiency and effectiveness of audit committees and their role in reducing accounting information asymmetry, through a field study on a sample of companies listed on the Khartoum Stock Exchange - banking sector.

The results revealed that there is a strong positive relationship between the independence of audit committees, the effectiveness of the control they exercise, effective coordination within them, and their accountability and reducing the asymmetry of accounting information, in addition to a moderate positive relationship between the experience of their members and their transparency and reducing the asymmetry of accounting information.

Keywords: *Audit committee characteristics; accounting information asymmetry.*

Jel Classification Codes: G34 ، M42 ، G14 ، M41

* طاهر ادريس طاهر علي

1. مقدمة:

شهد مفهوم لجان المراجعة تطورًا تاريخيًا ملحوظًا، حيث برزت أهميتها نتيجة للتحديات التي واجهت الأنظمة المحاسبية والرقابية منذ منتصف القرن العشرين. ومع تزايد الحاجة إلى الحوكمة المؤسسية، ظهرت لجان المراجعة كأداة أساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الشركات. وقد تطور مفهومها من كونها مجرد لجان إشرافية إلى هيئات مستقلة متخصصة تهدف إلى ضمان جودة التقارير المالية والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية. تتسم هذه اللجان بفاعليتها وكفاءتها في ممارسة الرقابة الداخلية، إذ تعتمد على مجموعة من الأعضاء ذوي الخبرة والشفافية والتنسيق الفعال لضمان نزاهة التقارير المالية.

منذ ظهور الأسواق المالية المنظمة، كان عدم تماثل المعلومات المحاسبية يمثل تحديًا كبيرًا أمام المستثمرين وأصحاب المصالح. حيث يعود هذا المفهوم إلى التحليل الاقتصادي الذي قدمه الباحثون في منتصف القرن العشرين لتفسير الفجوة في المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة داخل الشركة وخارجها. ويشير عدم تماثل المعلومات المحاسبية إلى الوضع الذي تتفاوت فيه مستويات المعلومات المتاحة بين الإدارة والمستثمرين، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية غير رشيدة. وقد أصبح هذا المفهوم أكثر وضوحًا مع حدوث أزمات مالية عالمية، مثل فضائح الشركات الكبرى في أوائل القرن الحادي والعشرين، مما أبرز الحاجة إلى آليات رقابية فعالة للحد من هذه الظاهرة.

في ضوء ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على دور كفاءة وفاعلية لجان المراجعة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. من خلال تحليل العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة وخبرتها وشفافيتها، بالإضافة إلى فاعلية الرقابة التي تمارسها والتنسيق الداخلي والمساءلة، ومدى تأثير هذه العوامل في تقليص الفجوة المعلوماتية داخل الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. ومن المتوقع أن تحقق الدراسة رؤى علمية وعملية تساهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة في الأسواق المالية بالسودان

1.1 مشكلة الدراسة: .

تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية من أبرز التحديات التي تواجه الأسواق المالية، حيث تسبب في إضعاف الثقة بين المستثمرين والإدارة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية غير رشيدة قد تنعكس سلبًا على الاقتصاد الكلي. وقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح في العديد من الأزمات المالية العالمية، مثل انهيار شركة "إنرون" في الولايات المتحدة، مما أظهر الحاجة إلى وجود آليات رقابية

فعالة للحد منها. وفي هذا السياق، تنبع مشكلة الدراسة من التساؤل الرئيسي: ما مدى كفاءة وفاعلية لجان المراجعة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية؟.

2.1 أهمية الدراسة:

تتجلى الأهمية العملية للدراسة في تقديم توصيات قابلة للتطبيق للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية قطاع المصارف، بهدف تعزيز كفاءة وفاعلية لجان المراجعة. كما تساهم في توفير أدلة عملية تساعد الجهات الرقابية والمستثمرين على تحسين استراتيجيات الرقابة والحوكمة المالية، مما يعزز من استقرار الأسواق المالية ويزيد من ثقة المستثمرين في التقارير المالية للشركات.

3.1 أهداف الدراسة : تسعى الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية،
- دراسة تأثير خبرة أعضاء لجان المراجعة على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية
- تقييم دور شفافية لجان المراجعة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية
- قياس أثر فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية

- إبراز دور التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية

- تحليل أثر مساءلة لجان المراجعة على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية

4.1 فرضيات الدراسة: لتحقيق اهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة أعضاء لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

الفرضية السادسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساءلة لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

2. الدراسات السابقة

1.2 دراسة رمضان: (2012) تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد الأطراف ذات المصالح في الشركات

المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية واحتمال تضارب المصالح، مما يستدعي وجود لجان مراجعة للحد من هذه النزاعات. هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم لجان المراجعة ودورها في الرقابة على الإدارة العليا وتحسين جودة المعلومات المحاسبية. توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة تكاملية بين المراجعة الداخلية ولجان المراجعة، أوصت بضرورة زيادة مسؤوليات لجان المراجعة لتحقيق بيئة رقابية أفضل.

2.2 دراسة عبد المنعم: (2013) تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤلات حول أهداف ومقومات معيار تعليقات الإدارة وأثره على تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق المال المصري. هدفت الدراسة إلى تحليل معيار تعليقات الإدارة وتأثيره على تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. توصلت الدراسة إلى أن تقرير تعليقات الإدارة يزيد من فهم القوائم المالية ويقلل من تكلفة رأس المال، أوصت الدراسة بإلزام الشركات بنشر تقارير تعليقات الإدارة.

3.2 دراسة العايب: (2014) تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤلات حول قدرة الصناعة المالية الإسلامية على معالجة مشاكل التمويل التقليدية المتعلقة بعدم تماثل المعلومات. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار النظري لعدم تماثل المعلومات واختبار قدرة صيغ التمويل الإسلامي على مواجهة هذه المشاكل. توصلت الدراسة إلى أن الصيغ الإسلامية قادرة على تقديم حلول فعالة، مع توصية بتعميق البحث في النظريات التقليدية من منظور الاقتصاد الإسلامي.

4.2 دراسة السيد وبكري: (2015) تمثلت مشكلة الدراسة في مدى كفاءة لجان المراجعة في استخدام الأنظمة المحاسبية الإلكترونية وتأثيرها على جودة المعلومات. هدفت الدراسة إلى توضيح أثر لجان المراجعة على رأي المراجع الخارجي في ظل الأنظمة الإلكترونية. توصلت الدراسة إلى أن استقلالية وخبرة أعضاء لجان المراجعة تزيد من كفاءة المراجعة، واوصت الدراسة بضرورة التدريب المستمر لأعضاء اللجان.

5.2دراسة الأمين:(2016) تمثلت مشكلة الدراسة في عدم مراعاة بعض الخصائص في تكوين لجان المراجعة بالمصارف التجارية السودانية، مما قد يؤثر على تنظيم السياسات المحاسبية وشفافية التقارير المالية. هدفت الدراسة إلى قياس أثر خصائص لجان المراجعة على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لاستقلالية وخبرة لجان المراجعة، وأوصت الدراسة بضرورة التكوين الإلزامي للجان.

6.2 دراسة:(2017) Baioco & Almeida تمثلت مشكلة الدراسة في تقييم آثار لجنة المراجعة والمجلس المالي على جودة أرباح الشركات البرازيلية المدرجة في البورصة. هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير وجود لجنة المراجعة والمجلس المالي على جودة الأرباح. توصلت الدراسة إلى أن وجود المجلس المالي ولجنة المراجعة يؤثر إيجابياً على جودة الأرباح، أوصت الدراسة بإجراء مزيد من البحوث حول آليات حوكمة الشركات.

7.2 دراسة محمد:(2019) تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد أشكال الإفصاح الاختياري عبر الإنترنت وتأثير خصائص لجنة المراجعة على جودة هذا الإفصاح. هدفت الدراسة إلى تحديد أثر خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عبر الإنترنت. توصلت الدراسة إلى أن خبرة أعضاء لجنة المراجعة تؤثر إيجابياً على جودة الإفصاح، أوصت الدراسة بضرورة زيادة الرقابة على الإفصاح عبر الإنترنت.

8.2 التعليق على الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتركيزها الشامل على دور كفاءة وفعالية لجان المراجعة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال اختبار ستة أبعاد رئيسية (الاستقلالية، الخبرة، الشفافية، فعالية الرقابة، التنسيق، المساءلة) في إطار سوق الخرطوم للأوراق المالية. بينما تناولت الدراسات السابقة مثل دراسة رمضان (2012) والأمين (2016) دور لجان المراجعة في تحسين الشفافية والرقابة بشكل عام، لم تقدم هذه الدراسات تحليلاً متكاملًا ومباشراً للعلاقة بين خصائص اللجان وعدم تماثل المعلومات المحاسبية. علاوة على ذلك، ركزت الدراسات السابقة غالباً على بيئات وأسواق مختلفة (مثل السوق المصري والبرازيلي) أو على موضوعات جانبية مثل الإفصاح أو جودة الأرباح، مما يبرز الفجوة البحثية التي تسدها الدراسة الحالية من خلال تقديم إطار ميداني متكامل في بيئة سودانية فريدة، مع التركيز على قطاع المصارف كشريحة مهمة من السوق السوداني.

3.الاطار النظري:

1.3 كفاءة وفعالية لجان المراجعة :

تُعرف كفاءة وفعالية لجان المراجعة بأنها مدى قدرة هذه اللجان على أداء الأنشطة التي تسهم في تحسين نظم الرقابة الداخلية وتعزيز فعاليتها في الشركات. تشمل هذه الأنشطة تفعيل دور المراجعة الداخلية كأحد المكونات الرئيسية لبيئة الرقابة وضمن استقلاليتها (بوخمادة، 2014، ص 87). يتضح من هذا التعريف أن لجان المراجعة هي إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة، وتمثل مهمتها الرئيسية في التحقق من كفاية نظم الرقابة وتنفيذها بفعالية، بالإضافة إلى تقديم التوصيات التي تعزز نظام الحوكمة وتحمي حقوق أصحاب المصالح.

تشمل أنشطة لجان المراجعة تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية من خلال تفعيل دور المراجعة الداخلية وضمن استقلاليتها. ومع ذلك، فإن فعالية هذه اللجان تعتمد على مدى توافق أدوارها مع أهداف المؤسسة، مما يجعلها أحد الركائز الأساسية لتحسين جودة حوكمة الشركات (دحدوح، 2008، ص 276).

2.3 عدم تماثل المعلومات المحاسبية:

يعد عدم تماثل المعلومات دافعاً رئيسياً لممارسات إدارة الأرباح، حيث قد تقوم الإدارة بزيادة الأرباح لتعظيم مكافآتها أو للتأثير على أسعار الأسهم، خاصة في الفترات التي يتسم فيها أداء السوق بالضعف أو عند طرح أسهم جديدة (Cohen & Dean, 2005). عُرف عدم تماثل المعلومات المحاسبية بأنه "حيازة الإدارة أو الأطراف الداخلية لمعلومات حول الأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للشركة بشكل أكبر مما هو متاح للأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين والمحليين وغيرهم من المتعاملين في السوق" (حسانين، 2013، ص 189). وبسبب عدم وجود تعريف محدد لعدم تماثل المعلومات، تم تقديم تعريفات متعددة لهذه الظاهرة. فعلى سبيل المثال، عُرف بأنه "حالة تنشأ بين الأطراف الخارجية والداخلية، حيث تستطيع الأطراف الداخلية استخدام المعلومات الداخلية لتحقيق عوائد غير عادية على حساب الأطراف الخارجية" (الدهراوي وسرايا، 1994، ص 305).

يمكن أن يحدث عدم تماثل المعلومات في حالتين رئيسيتين: (1) بين الإدارة والأطراف الخارجية بسبب امتلاك الإدارة للمعلومات بحكم موقعها، و(2) بين الأطراف الخارجية أنفسهم (عبيد، 2008، ص 237). وتترتب على عدم تماثل المعلومات عدة آثار سلبية، منها: زيادة تكاليف الصفقات، مشاكل الوكالة مثل المخاطر المعنوية والأخلاقية، تحقيق عوائد غير عادية لبعض المستثمرين على حساب الآخرين، وانخفاض كفاءة سوق المال (عبدالعليم، 1991، ص 87-122؛ الناقه، 2009، ص 254-

299). كما يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى خلق فجوة بين الإدارة وأصحاب المصالح، مما يزيد من سوء الفهم والتفسير، ويقلل من سيولة الأوراق المالية وحجم العمليات في السوق (محمد، 2008، ص 146).

لقياس عدم تماثل المعلومات، تم تطوير عدة مقاييس تقريبية، منها: المقاييس المرتبطة بالمحللين الماليين، المقاييس المرتبطة بتداول الأسهم، المقاييس المرتبطة بأسعار أو عوائد الأسهم، والمقاييس المرتبطة بفرص الاستثمار المتاحة للشركة (عبيد، 2008، ص 237). بالإضافة إلى ذلك، تشمل المقاييس الأخرى احتمالية المعلومات على أساس حجم التباين (PIN)، ربحية التداول الداخلي، مدى السعر، وتوقعات المحللين الماليين (الدهراوي، 1994، ص 154؛ Frankel & Li, 2004).

3.3 فاعلية لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية

لجنة المراجعة هي إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتتمثل مهمتها الرئيسية في التحقق من كفاية نظم الرقابة الداخلية وتنفيذها بفعالية، بالإضافة إلى تقديم التوصيات التي تعزز نظام الحوكمة وتحمي حقوق أصحاب المصالح. تشمل أنشطة لجان المراجعة تفعيل دور المراجعة الداخلية كأحد المكونات الرئيسية لبيئة الرقابة وضمان استقلاليتها. ومع ذلك، فإن فعالية هذه اللجان تعتمد على مدى توافق أدوارها مع أهداف المؤسسة، مما يجعلها أحد الركائز الأساسية لتحسين جودة حوكمة الشركات (دحوح، 2008، ص 276).

تعتبر المعلومات المحاسبية متماثلة عندما تكون غير متحيزة وتتميز بصدق التمثيل للظواهر الاقتصادية التي يتم الإبلاغ عنها. يشير صدق التمثيل إلى وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر التي تمثلها، مع مراعاة الأهمية النسبية للمعلومات وموضوعيتها (حسياني، 2010، ص 120). كما يجب أن تكون المعلومات قابلة للتحقق وخاضعة لإجراءات رقابية تضمن صحة معالجة البيانات وسلامتها. (Saqf AL-Hait, 2017, p. 731)

توافر الخبرة المحاسبية والمالية المتخصصة في أعضاء لجان المراجعة يعتبر شرطاً أساسياً لضمان فهم المعلومات المحاسبية والمالية الواردة في التقارير المالية والتأكد من تماثلها. (Cohen et al., 2004, pp. 87-151). يؤدي وجود معلومات محاسبية متماثلة بين كبار وصغار المستثمرين إلى تخفيض مخاطر السيولة وزيادة إمكانية تمويل الاستثمارات طويلة الأجل، مما يعزز جذب رؤوس الأموال إلى الأسواق. كما أن تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين يقلل من تعارض المصالح وتكاليف الوكالة، مما يعزز فعالية ممارسة المساهمين لحقوقهم (سليمان، 2006، ص 148).

إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات يعزز الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية، مما يزيد من ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية. كما أن إصدار تقارير خاصة من قبل لجان المراجعة يرفع من درجة الثقة في التقارير المالية، خاصة عندما يتم إرفاقها مع القوائم المالية وتقارير المراجعة الخارجية (سليمان، 2006، ص 148).

مما سبق يرى الباحثان ان رفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء للجان المراجعة وتفعيل دورها من خلال تفعيل و رفع كفاءة دور نظم الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال وترسيخ مبادئ حوكمة الشركات التي تهدف إلى تحسين أداء منظمات الأعمال ومنع الممارسات التي تؤدي إلى الغش والاحتيال المالي وتوفير الثقة والمصداقية في أساليب وإجراءات العمل في المنظمة وبالتالي زيادة الثقة لدى أصحاب المصالح في دقة وسلامة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية وكذلك التقليل من حدة تضارب المصالح بين الإدارة من ناحية والمساهمين والمستثمرين وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمنظمة من ناحية أخرى وايصال المعلومات إلى كافة الأطراف بصورة متماثلة.

4. الدراسة الميدانية

يتناول هذا القسم إجراءات الدراسة الميدانية، والتي اشتملت على التخطيط للدراسة، حيث يوضح الباحث الإجراءات التي تم اتباعها في تصميم استبانة الدراسة الميدانية، ووصف مجتمع وعينة الدراسة، مع توضيح الأساليب الإحصائية التي استخدمتها في تحليل بيانات الدراسة وتقييم أدوات القياس، وتحليل ومناقشة النتائج، وذلك على النحو التالي:

1.4 وصف مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ضمن قطاع المصارف، حيث يشمل (بنك النيل الأزرق، بنك أم درمان الوطني، بنك الجزيرة، بنك فيصل الإسلامي، بنك المزارع التجاري، وبنك الخرطوم). وتركز الدراسة على الأفراد الذين تربطهم علاقة مباشرة بموضوع البحث، بما في ذلك المديرين الماليين، ومديري الاستثمار، ومديري إدارة المخاطر، ورؤساء أقسام المراجعة، إلى جانب فئات مهنية أخرى ذات صلة.

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية شملت (130) فردًا، حيث تم توزيع عدد (130) استبانة على جميع المستويات الموضحة في مجتمع الدراسة لضمان تمثيل شامل. وقد تم استرجاع (120) استبانة سليمة استخدمت في التحليل، مما يعكس تمثيلًا مناسبًا للمجتمع ويعزز دقة النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

2.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدم الباحثان برنامج SPSS لتحليل بيانات الاستبانة، وتم الاعتماد على أساليب إحصائية متعددة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها. شملت هذه الأساليب: اختبار الثبات باستخدام "ألفا كرونباخ" لتقييم الاتساق الداخلي، الإحصاء الوصفي لوصف خصائص العينة وحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى الإحصاء الاستدلالي باستخدام الانحدار الخطي البسيط لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

3.4 صدق وثبات الاستبانة

لضمان جودة الأداة البحثية، تم التحقق من صدق وثبات الاستبانة من خلال مرحلتين رئيسيتين. أولاً، تم التأكد من صدق المحتوى (صدق المحكمين) عن طريق عرض الاستبانة على مجموعة من (8) أكاديميين متخصصين من جامعات النيلين والسودان وأم درمان الإسلامية وكليات أخرى، حيث قام الباحثان بمراجعة آراء المحكمين وإجراء التعديلات اللازمة بناءً على ملاحظاتهم لضمان ملاءمة الفقرات لأهداف الدراسة. ثانياً، تم قياس ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، الذي يُعد أحد المؤشرات الأكثر استخداماً لتقييم ثبات الأداة. يوضح الجدول رقم (1) قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل بُعد من أبعاد الاستبانة على حدة وللمقياس ككل، مما يؤكد موثوقية الأداة وقدرتها على قياس المتغيرات بدقة.

جدول (1) معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)

المحاور	عدد العبارات	درجة الثبات	درجة المصدقية
المحور الأول: لجان المراجعة			
البعد الأول: الاستقلالية	7	.688	0.829
البعد الثاني: الخبرة	7	.797	0.893
البعد الثالث: الشفافية	7	.804	0.897
البعد الرابع: الرقابة	7	.765	0.875
البعد الخامس: التنسيق	7	.781	0.884
البعد السادس: المساءلة	7	.691	0.831
المحور الثاني: الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية	7	.843	0.918
جميع المحاور	49	.946	0.973

المصدر: إعداد الباحثين، الدراسة الميدانية، 2024م

يوضح الجدول (1) نتائج تحليل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث تظهر قيم الثبات لجميع أبعاد المحاور ضمن مدى مقبول وعالي، مما يعكس اتساقاً داخلياً جيداً لفقرات الاستبانة. ففي المحور الأول (لجان المراجعة)، تراوحت قيم الثبات بين (0.688) للاستقلالية و(0.804) للشفافية، بينما بلغت قيمة الثبات للمحور الثاني (الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية) (0.843)، مما يشير إلى موثوقية عالية. كما أن قيمة الثبات الكلية لجميع المحاور بلغت (0.946)، مما يؤكد أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من المصدقية والثبات، وتصلح لقياس المتغيرات بدقة.

5.4 اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة، سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) كأداة إحصائية رئيسية. يهدف هذا النموذج إلى قياس العلاقة بين كل بعد من أبعاد لجان المراجعة (الاستقلالية، الخبرة، الشفافية، الرقابة، التنسيق، المساءلة) وكل من متغيري الدراسة: الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. سيتم تطبيق تحليل الانحدار بشكل منفصل لكل فرضية لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (بعد من أبعاد لجان المراجعة) والمتغير التابع (الحد من عدم تماثل المعلومات). مع تحديد قوة واتجاه هذه العلاقة من خلال معاملات الانحدار وقيم الدلالة الإحصائية (p-value) وذلك على النحو الآتي:

- اختبار الفرضية الأولى:

والتي تنص على: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية..". هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الاستقلالية كمتغير مستقل، و الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (2) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الأولى

نموذج الانحدار			
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	.327 ^a	.107	.100
التباين			

كفاءة وفاعلية لجان المراجعة ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	4.357	1	4.357	14.162	.000 ^a
الأخطاء	36.303	118	.308		
المجموع	40.660	119			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية		
الثابت	2.268	4.554	.000		
الاستقلالية	.441	3.763	.000		

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يوضح جدول (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الأولى، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. يُظهر النموذج أن معامل الارتباط بين الاستقلالية والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية هو 0.327، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين. يُبرز معامل التحديد (R^2) أن حوالي 10.7% من تباين الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية يمكن أن يُعزى إلى استقلالية لجان المراجعة. يُظهر اختبار F أن الانحدار يُعتبر ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية. يُظهر معامل الانحدار أن كل وحدة زيادة في استقلالية لجان المراجعة ترتبط بزيادة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بمقدار 0.441، مع دلالة إحصائية عند مستوى 0.000. بشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية الأولى وتشير إلى أن استقلالية لجان المراجعة تؤثر إيجابياً على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

- اختبار الفرضية الثانية:

والتي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة أعضاء لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان العلاقة بين خبرة أعضاء لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الخبرة كمتغير مستقل، والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

نموذج الانحدار					
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل		
1	.404 ^a	.163	.156		
التباين					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	6.620	1	6.620	22.950	.000 ^a
الأخطاء	34.039	118	.288		
المجموع	40.660	119			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية		
الثابت	2.098	4.910	.000		
الخبرة	.472	4.791	.000		

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يوضح جدول (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثانية، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة أعضاء لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. يُظهر النموذج أن معامل الارتباط بين خبرة أعضاء لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية هو 0.404، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين. يُبرز معامل التحديد (R^2) أن حوالي 16.3% من تباين الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية يمكن أن يُعزى إلى خبرة أعضاء لجان المراجعة. يُظهر اختبار F أن الانحدار يُعتبر ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية. يُظهر معامل الانحدار أن كل وحدة زيادة في خبرة أعضاء لجان المراجعة ترتبط بزيادة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بمقدار 0.472، مع دلالة إحصائية عند مستوى 0.000. بشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية الثانية وتشير إلى أن خبرة أعضاء لجان المراجعة تؤثر إيجابياً على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

- اختبار الفرضية الثالثة:

والتي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية..هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان العلاقة بين شفافية لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب

الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الشفافية كمتغير مستقل، و الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثالثة

نموذج الانحدار					
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل		
1	.364 ^a	.132	.125		
التباين					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	5.373	1	5.373	17.967	.000 ^a
الأخطاء	35.287	118	.299		
المجموع	40.660	119			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية		
الثابت	2.395	5.801	.000		
الشفافية	.408	4.239	.000		

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يوضح جدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الثالثة، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين شفافية لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. يُظهر النموذج أن معامل الارتباط بين شفافية لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية هو 0.364، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين. يُبرز معامل التحديد (R^2) أن حوالي 13.2% من تباين الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية يمكن أن يُعزى إلى شفافية لجان المراجعة. يُظهر اختبار F أن الانحدار يُعتبر ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية. يُظهر معامل الانحدار أن كل وحدة زيادة في شفافية لجان المراجعة ترتبط بزيادة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بمقدار 0.408، مع دلالة إحصائية عند مستوى 0.000. بشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية الثالثة وتشير إلى أن شفافية لجان المراجعة تؤثر إيجابياً على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية

- اختبار الفرضية الرابعة:

والتي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان العلاقة بين فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الرقابة كمتغير مستقل، والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الرابعة

نموذج الانحدار					
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل		
1	.503 ^a	.253	.246		
التباين					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	10.270	1	10.270	39.880	.000 ^a
الأخطاء	30.389	118	.258		
المجموع	40.660	119			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية		
الثابت	1.740	4.557	.000		
الرقابة	.563	6.315	.000		

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يوضح جدول (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرابعة، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. يُظهر النموذج أن معامل الارتباط بين فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية هو 0.503، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين. يُبرز معامل التحديد (R^2) أن حوالي 25.3% من تباين الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية يمكن أن يُعزى إلى فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة. يُظهر اختبار F أن الانحدار يُعتبر ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية. يُظهر معامل الانحدار أن كل وحدة زيادة في فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة ترتبط بزيادة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بمقدار 0.563، مع دلالة إحصائية عند

مستوى 0.000. بشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية الرابعة وتشير إلى أن فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة تؤثر إيجابياً على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية،
5. اختبار الفرضية الخامسة: والتي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية...هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان العلاقة بين تنسيق الفعال داخل لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن التنسيق كمتغير مستقل، و الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الخامسة

نموذج الانحدار					
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل		
1	.562 ^a	.315	.310		
التباين					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	12.825	1	12.825	54.368	.000 ^a
الأخطاء	27.835	118	.236		
المجموع	40.660	119			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية		
الثابت	1.031	2.438	.016		
التنسيق	.722	7.373	.000		

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يوضح جدول (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الخامسة، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. يُظهر النموذج أن معامل الارتباط بين التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية هو 0.562، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين. يُبرز معامل التحديد (R^2) أن حوالي 31.5% من تباين الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية يمكن أن يُعزى إلى التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة. يُظهر اختبار F أن الانحدار يُعتبر ذا دلالة إحصائية

عند مستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية. يُظهر معامل الانحدار أن كل وحدة زيادة في التنسيق الفعال ترتبط بزيادة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بمقدار 0.722، مع دلالة إحصائية عند مستوى 0.000. بشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية الخامسة وتشير إلى أن التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة يؤثر إيجابيًا على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

- اختبار الفرضية السادسة: والتي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساءلة لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان العلاقة بين مساءلة لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المساءلة كمتغير مستقل، والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية السادسة

نموذج الانحدار					
النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل		
1	.700 ^a	.490	.485		
التباين					
مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي المعنوية
الانحدار	19.913	1	19.913	113.260	.000 ^a
الأخطاء	20.747	118	.176		
المجموع	40.660	119			
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوي المعنوية		
الثابت	.061	.158	.875		
المساءلة	.953	10.642	.000		

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

يوضح جدول (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية السادسة، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساءلة لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. يُظهر النموذج أن معامل الارتباط بين مساءلة لجان المراجعة والحد من عدم تماثل

المعلومات المحاسبية هو 0.700، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرين. يُبرز معامل التحديد (R^2) أن حوالي 49% من تباين الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية يمكن أن يُعزى إلى مساءلة لجان المراجعة. يُظهر اختبار F أن الانحدار يُعتبر ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.000، مما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية. يُظهر معامل الانحدار أن كل وحدة زيادة في مساءلة لجان المراجعة ترتبط بزيادة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بمقدار 0.953، مع دلالة إحصائية عند مستوى 0.000. بشكل عام، تدعم هذه النتائج الفرضية السادسة وتشير إلى أن مساءلة لجان المراجعة تؤثر إيجابياً على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

5. خاتمة:

من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية قطاع المصارف، وبالاعتماد على تحليل البيانات واستقصاء آراء المشاركين، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تعكس واقع لجان المراجعة ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية ، وذلك على النحو الآتي:

وجود علاقة إيجابية قوية بين استقلالية لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، تؤكد هذه النتيجة على الدور الفعال لاستقلالية لجان المراجعة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وتقليل التحيز الناتج عن تضارب المصالح، حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة السيد وبكري (2015) التي أشارت إلى أن استقلالية لجان المراجعة تزيد من كفاءة المراجعة وتساهم في تحسين جودة المعلومات، كما تدعمها دراسة الأمين (2016) التي أوضحت أن استقلالية اللجان تقلل التلاعب في السياسات المحاسبية وتعزز الشفافية. بالمقابل، تبرز الفجوة البحثية في عدم تناول الدراسات السابقة تأثير استقلالية اللجان على الحد من عدم تماثل المعلومات بشكل مباشر في قطاع المصارف، ما يجعل هذه النتيجة مساهمة جديدة في سد هذه الفجوة، خاصة في بيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية.

وجود علاقة إيجابية متوسطة بين خبرة أعضاء لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، تدعم هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة محمد (2019) ، حيث أكدت أن خبرة أعضاء لجان المراجعة تؤثر إيجابياً على جودة الإفصاح المالي. كما تتماشى مع دراسة السيد وبكري (2015) التي أشارت إلى أن خبرة الأعضاء تعزز كفاءة المراجعة. ومع ذلك، فإن النتيجة الحالية تكشف فجوة بحثية مهمة تتعلق بمدى قوة العلاقة بين خبرة الأعضاء وتقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية بشكل

خاص في قطاع المصارف، إذ اكتفت الدراسات السابقة غالباً بتناول الخبرة من منظور كفاءة المراجعة أو الإفصاح العام، مما يجعل هذه النتيجة إضافة نوعية في هذا السياق.

وجود علاقة إيجابية متوسطة بين شفافية لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، تشير هذه النتيجة إلى أهمية دور الشفافية في تقليل فجوة المعلومات بين الأطراف ذات الصلة. تدعمها دراسة الأمين (2016) التي أكدت أن شفافية التقارير المالية تقلل من التلاعب المحاسبي، ودراسة عبد المنعم (2013) التي أوضحت أن الإفصاح الجيد يعزز فهم القوائم المالية ويقلل فجوة المعلومات. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة تسد فجوة بحثية تتمثل في عدم تناول الدراسات السابقة بشكل كافٍ العلاقة المباشرة بين شفافية لجان المراجعة وتقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية في قطاع المصارف، ما يبرز أهمية هذه النتيجة في تقديم رؤية جديدة.

وجود علاقة إيجابية قوية بين فعالية الرقابة التي تمارسها لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Baioco و Almeida (2017) التي أكدت أن وجود لجان مراجعة فعالة يحسن جودة الأرباح ويقلل من الممارسات المالية غير الشفافة. كما تدعمها دراسة رمضان (2012) التي شددت على أهمية تعزيز مسؤوليات لجان المراجعة لتحقيق بيئة رقابية أفضل. ومع ذلك، فإن النتيجة الحالية تسلط الضوء على فجوة بحثية مهمة تتعلق بتأثير الرقابة الفعالة على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سياق سوق الأوراق المالية السوداني، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة بشكل كافٍ.

وجود علاقة إيجابية قوية بين التنسيق الفعال داخل لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، تبرز هذه النتيجة أهمية التكامل الداخلي والتنسيق بين أعضاء لجان المراجعة في تحقيق أهدافها. تدعمها دراسة السيد وبكري (2015) التي أشارت إلى أهمية تدريب أعضاء اللجان لتحسين التنسيق بينهم وزيادة كفاءة المراجعة. ومع ذلك، فإن الدراسات السابقة لم تتناول بشكل مباشر أثر التنسيق الداخلي على الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، مما يجعل هذه النتيجة تسد فجوة بحثية تتعلق بدور التنسيق الفعال في بيئة المصارف السودانية.

وجود علاقة إيجابية قوية بين مساءلة لجان المراجعة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، تشير هذه النتيجة إلى أهمية تعزيز المساءلة كأداة لتحسين جودة التقارير المالية. تدعمها دراسة الأمين (2016) التي أكدت أن مساءلة لجان المراجعة تقلل من التلاعب المحاسبي، وكذلك دراسة Baioco و Almeida (2017) التي أوضحت أن الحوكمة الرشيدة والمساءلة تعزز جودة الأرباح. مع ذلك،

تكشف هذه النتيجة عن فجوة بحثية تتعلق بدور المساءلة في تقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وهو ما لم يتم التركيز عليه في الدراسات السابقة، مما يجعلها مساهمة فريدة في الأدبيات.

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تم وضع مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز كفاءة وفاعلية لجان المراجعة ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية ، تتمثل في الآتي:

- تعزيز استقلالية لجان المراجعة من خلال وضع سياسات واضحة تمنع تدخل الإدارة التنفيذية في عملها لضمان الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
- تنظيم برامج تدريبية متخصصة لتعزيز خبرة أعضاء لجان المراجعة في المجالات المالية والمحاسبية لضمان قدرة أكبر على تقييم المخاطر المالية والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
- تطبيق معايير صارمة للشفافية في عمل لجان المراجعة، بما في ذلك الإفصاح الكامل عن التقارير المالية ودعم ثقة المستثمرين.
- تطوير نظم رقابة داخلية فعالة بالتنسيق مع لجان المراجعة لتحسين جودة التقارير المالية وتقليل الفجوات في المعلومات المحاسبية.
- تعزيز مستويات التنسيق بين أعضاء لجان المراجعة والمدققين الداخليين والخارجيين لضمان فاعلية الرقابة وتقليل عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
- تعزيز آليات المساءلة داخل لجان المراجعة عن طريق إعداد تقارير دورية تقيّم الأداء وتُعرض على مجلس الإدارة لتحقيق الشفافية والموثوقية.

6. قائمة والمراجع

المؤلفات:

- محمد، أحمد أبو زيد علي. (2019). أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الإفصاح عبر الإنترنت. القاهرة: جامعة الإسكندرية.
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى؛ سرايا، محمد السيد. (1994). دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- سليمان، محمد مصطفى. (2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري. الإسكندرية: الدار الجامعية.

المقالات:

- دحدوح، حسين أحمد. (2008). دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (1)24، 276.
- حسنين، هالة حمدي أحمد. (2013). قياس أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات على كفاءة سوق رأس المال. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، (1)4، 189.
- عبید، إبراهيم السيد. (2008). دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، (1)70، 237.
- عبدالعليم، نجاتي إبراهيم. (1991). نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء. مجلة العلوم الإدارية، (1)1، 87-122.
- دحدوح، حسين أحمد. (2008). دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (1)24، 276.
- السيد، عمر؛ عجيب، بشير بكري. (2015). دور كفاءة لجان المراجعة في تقليل مخاطر الأنظمة المحاسبية الإلكترونية. مجلة جامعة البحر الأحمر، (7)، 69-80.
- Baioco, V. G., & Almeida, J. E. F. (2017). Effects of the audit committee and the fiscal council on earnings quality in Brazil. USP, São Paulo.
- Cohen, B., & Dean, T. (2005). Information asymmetry and investor valuation of IPOs: Top management team legitimacy and as capital market signal. Strategic Management Journal, 26.(7)
- Frankel, R., & Li, X. (2004). Characteristics of a firm's information environment and the information asymmetry between insiders and outsiders. Journal of Accounting and Economics, 37(2), 229-259.
- Saqf AL-Hait, Feras Ismael Masoud. (2017). The Impact of Applying International Financial Reporting Standard (IFRS 9) on The Quality of The Accounting System Outcomes of The Insurance Companies in Jordan. Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities, 17(3), 731.
- Cohen, J., et al. (2004). The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality. Journal of Accounting Literature, 23, 87-151.

المدخلات:

- عبد المنعم، عرفات حمدي. (2013). دور تقرير تعليقات الإدارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق المال المصري. ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الأول: تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري، جامعة بني سويف، بني سويف، مصر، 7-8 أبريل.
- الناقة، أحمد أبو الفتوح. (2009). آثار عدم تماثل المعرفة في الأسواق المالية على تشكيل الملامح الأساسية للهيكل المالي المعاصر. حوار الأربعاء 1429-1430 هـ (2008-2009 م). ، ص ص. 299-354. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز. جدة

الإطروحات:

- محمد، ياسر أحمد السيد. (2008). إطار مقترح للإفصاح المحاسبي للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة طنطا، كلية التجارة.
- حسياني، عبد الحميد. (2010). أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية كإطار لتفعيل حوكمة الشركات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية التجارة.
- رمضان، عبد الله إبراهيم حسن. (2012). دور لجان المراجعة في زيادة جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة، الخرطوم: جامعة النيلين.
- العايب، ياسين. (2014). مخاطر عدم تماثل المعلومات بين قصور صيغ التمويل التقليدية وحلول الصناعة المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه. الجزائر: جامعة قسنطينة 2.
- الأمين، أنس عبد الله محمد. (2016). أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية. رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- بوخمادة، وليد علي. (2014). المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في ليبيا. رسالة ماجستير، كولونيا: الجامعة العربية الألمانية للعلوم والتكنولوجيا.